E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/EDGD/2013/IG.2/6
6 September 2013
ORIGINAL: ARABIC

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

اللجنة الفنية المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة
الاقتصادية وتمويل التنمية في بلدان منطقة الإسكوا
الدورة الثامنة
عمَّان، ٧-٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣

البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت

دور السياسات التجارية الوطنية في تطوير القدرات الانتاجية في المنطقة العربية

موجز

تسعى إدارة التنمية الاقتصادية والعولمة في لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، إلى دعم التكامل الإقليمي بين البلدان الأعضاء من خلال بناء شراكات اقتصادية مرنة، وإلى تحسين اندماجها الاقتصادي سواء فيما بينها أو مع بقية بلدان العالم.

ولدى المنطقة فرص كبيرة لتطوير قطاع التجارة بشكل فاعل، لكنها تواجه عقبات أساسية تمنعها من تعزيز قدرتها التنافسية في الأسواق المحلية والاقليمية والعالمية. وتتناول هذه الوثيقة تطور القدرات الانتاجية في البلدان العربية ومدى تأثرها بالتغيُّرات التي طرأت على سياساتها التجارية منذ اعتماد اتفاقية الغات عام ١٩٩٤ وما تلاها من اتفاقيات التجارة الحرة بين بلدان المنطقة وشركائها التجاريين.

كذلك تستعرض الوثيقة أهم خصائص الاقتصاد الكلي في البلدان الأعضاء في الإسكوا، مع تركيز خاص على مكونات الناتج المحلي الإجمالي ومصادر النمو التي تولّد الطاقات الانتاجية. وتبين علاقة التجارة الخارجية بالطاقات الإنتاجية المحلية، ودورها في زيادة النمو من خلال رفع مساهمة مختلف القطاعات في الناتج. وتعرض الوثيقة أهم السياسات التجارية في عدد من بلدان الإسكوا، مع إشارة خاصة إلى أدواتها المعتمدة (كالتعريفات، والقيود غير الجمركية، والمشتريات الحكومية، والالتزام بقواعد الملكية الفكرية) كما تتناول بالتحليل القدرة التنافسية في هذه البلدان، ودور محددات التنافسية في كل منها.

وتخلص الوثيقة إلى مقترحات رئيسية من شأنها المساهمة في صياغة سياسات تجارية تؤدي إلى زيادة الإنتاجية وإنشاء أسواق جديدة.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	١-٣	٣
الفصل		
أولاً- السياسات التجارية العربية.....	٤-١٢	٣
ثانياً- التبادل التجاري العربي البيني ودوره في تحفيز الطاقات الانتاجية	١٣-١٤	٦
ثالثاً- أسباب ضعف التجارة البينية العربية.....	١٥-٢٠	٦
رابعاً- العلاقة بين السياسات التجارية والقدرة الانتاجية	٢١-٣٠	٨
خامساً- آليات السياسة الاقتصادية والتجارية المعتمدة وآثارها على الطاقة الانتاجية...	٣١-٣٤	١٠
سادساً- علاقة التجارة الخارجية بالنمو	٣٥-٤٠	١١
سابعاً- القدرة التنافسية في البلدان الأعضاء في الإسكوا	٤١-٤٧	١٤
ثامناً- صياغة سياسات تجارية داعمة لبناء الطاقات الانتاجية	٤٨-٥٣	١٥

مقدمـة

١- تسعى إدارة التنمية الاقتصادية والعولمة في لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، إلى دعم التكامل الإقليمي بين البلدان الأعضاء من خلال بناء شراكات اقتصادية مرنة، وإلى تحسين اندماجها الاقتصادي سواء فيما بينها أو مع بقية بلدان العالم. وفي هذا الإطار، تبادر الإسكوا إلى تنظيم منتديات ولقاءات ومؤتمرات لمناقشة السياسات الاقتصادية والتجارية وتبادل الخبرات والمعلومات، وتخلص إلى توصيات حول صياغة سياسات تجارية أساسية، وتطوير معايير وأدوات لاستخدامها ولتقييم مساهمتها في النمو الاقتصادي، وتقديم المساعدة إلى البلدان الأعضاء لتطوير الدور الانمائي للتجارة، واقتراح الآليات والوسائل القانونية والمؤسسية والمعيارية المؤاتية لتحفيز التجارة الخارجية العربية بما في ذلك خفض الحواجز الإجرائية والفنية. وتركز الإسكوا على تعزيز النمو الشامل في المنطقة من خلال تطوير برامج لتعزيز القدرة التنافسية للدول العربية ودعم جهودها الرامية إلى الحد من الفقر.

٢- ولدى المنطقة فرص كبيرة لتطوير قطاع التجارة بشكل فاعل، لكنها تواجه عقبات أساسية تمنعها من تعزيز قدرتها التنافسية سواء في الأسواق المحلية أو الإقليمية أو العالمية. وفي هذا الإطار، يعتبر تعزيز التجارة الدولية وتطوير القدرة الإنتاجية أحد المحركات الرئيسية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، لا سيما في البلدان النامية والأقل نمواً، لأنها تؤدي إلى زيادة فرص العمل، وتوليد الدخل، والحد من الفقر. ومع ذلك، فإن تحديد اتجاه العلاقة بين التجارة والإنتاج من جهة، والنمو والتنمية من جهة أخرى بديهياً، بل يتطلب دراسة وتحليلاً دقيقين.

٣- ومن هذا المنطلق، يناقش هذا التقرير تطور القدرات الانتاجية في البلدان العربية ومدى تأثرها بالتغيُّرات التي طرأت على سياساتها منذ اعتماد اتفاقية الغات عام ١٩٩٤ وما تلاها من اتفاقيات التجارة الحرة بين دول المنطقة وشركائها التجاريين.

أولاً- السياسات التجارية العربية

٤- يجب الانطلاق من تحديد القدرات الانتاجية خاصة وأن تعريفاتها متعددة ومختلفة. وستعتمد هذه الورقة تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية[١] الذي يحدد القدرات الانتاجية بالموارد المنتجة، والقدرات التنظيمية، والترابطات القطاعية، وهي عوامل تحدد مجتمعة، طاقة بلد معين على إنتاج السلع والخدمات.

٥- في إطار تعزيز مسيرة التكامل الاقتصادي العربي، اتخذت البلدان العربية، منذ خمسينات القرن الماضي، عدداً من التدابير البارزة أهمها: إنشاء المجلس الاقتصادي التابع لجامعة الدول العربية في عام ١٩٥٠، إبرام اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت بين الدول العربية في عام ١٩٥٣، إبرام إتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية في عام ١٩٥٧، إنشاء مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في عام ١٩٥٧، إعلان السوق العربية المشتركة في عام ١٩٦٤، إبرام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية في عام ١٩٨١، إعلان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في عام ١٩٩٨، وإعلان البدء في إنشاء الاتحاد الجمركي العربي في عام ٢٠٠٩. وتعتبر إتفاقية انشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي

(١) UNCTAD, the Least Developed Countries Report, 2006.

استكمل تنفيذها في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ من أهم اتفاقيات التكامل العربي، وقد جرى تطبيق جميع بنودها والالتزام بها، بالرغم من بعض العراقيل الغير الجمركية على بعض السلع ولا سيما الزراعية.

٦- واستند البرنامج التنفيذي لهذه الاتفاقية على تفعيل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية الموقعة في سنة ١٩٨١. وقد صادقت على الاتفاقية حينئذ سبع عشرة دولة هي: الأردن، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، تونس، الجمهورية العربية السورية، السودان، العراق، عُمان، فلسطين، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب، واليمن. وانضمت الجزائر إلى الاتفاقية في عام ٢٠٠٦ ليصبح عدد أعضائها ثماني عشرة دولة عربية.

٧- وشملت الاتفاقية سبعة محاور رئيسية. أولاً، تحرير التجارة البينية العربية للسلع من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل، مع استثناء عدد من السلع الزراعية. ثانياً، إزالة جميع العوائق غير الجمركية على السلع التي يتم تداولها بين الدول الأعضاء وفقاً لأحكام الاتفاقية. ثالثاً، بموجب قواعد المنشأ المقرة في الاتفاقية، ضرورة ألا تقل نسبة القيمة المضافة المحلية عن ٤٠ في المائة للإستفادة من مزاياها[٢]، وهو ما يشكل في حد ذاته عائقاً مهماً نظراً لضعف الاندماج الأفقي في الصناعات العربية والتي ترتكز في جانب مهم منها على مواد أولية ونصف مصنعة من خارج المنطقة العربية[٣]. رابعاً، تبادل المعلومات والبيانات التجارية لضمان الشفافية، وإخطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالمعلومات والبيانات والإجراءات واللوائح الخاصة بالتبادل التجاري بما يكفل حسن تنفيذ الاتفاقية بين الدول الأعضاء. خامساً، تسوية المنازعات التجارية العربية من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي. سادساً، معاملة الدول الأقل نمواً وهي اليمن والسودان، إضافة إلى فلسطين، معاملة خاصة تتمثل في إعفاء صادراتها من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل عند دخولها أسواق الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. سابعاً وأخيراً، متابعة التشاور بين الدول الاعضاء حول سبل تحرير تجارة الخدمات اعتماداً على النتائج التي ستتوصل إليها المفاوضات المتعددة الأطراف في جولة الدوحة والتي توقفت منذ أكثر من ٤ سنوات. وقد عقدت عدة جولات مفاوضات ضمن ما يعرف بجولة بيروت لتجارة الخدمات بين الدول العربية دون التوصل إلى نتائج ملموسة بالرغم من القرار الصادر عن القمة العربية في الدوحة في آذار/مارس ٢٠١٣ باختتام هذه المفاوضات قبل نهاية عام ٢٠١٣. ومن المفترض أن يعقد اجتماع تفاوضي جديد في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ للتسريع في التوصل إلى اتفاق حول تحرير تجارة الخدمات.

٨- وقد أُنجز العديد من بنود اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى فتم، على الأقل نظرياً، إعفاء جميع السلع العربية المتبادلة بين الدول الأعضاء من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل. كذلك شمل الإعفاء في بداية عام ٢٠٠٥ السلع الزراعية بعد أن كانت مستثناة من الإعفاء، كما أزيلت جميع الاستثناءات بين الدول العربية، وأُلغيت عملية التصديق على شهادات المنشأ والفواتير والمستندات من قبل السفارات والقنصليات في الخارج، ووُضعت اللمسات الأخيرة على آلية فض المنازعات ووافقت عليها الدول الأعضاء، وصدّق عليها المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

---

(٢) في الفصل التاسع من اتفاقية انشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تفصيل لكيفية قياس نسبة القيمة المضافة المحلية.

(٣) تطبق نسبة ٤٠ في المائة في تجمعات اقتصادية تشمل دولاً ذات نسيج اقتصادي متنوع، وبالتالي أقل ارتباطاً بالخارج فيما يتعلق بمستورداتها من عناصر الانتاج الوسيطة (بلدان تجمع الآسيان على سبيل المثال تطبق نفس النسبة مع الاختلاف الكبير في نسب الاندماج العمودي والأفقي لصناعاتها، بعكس الدول العربية التي تعتمد على صناعات ذات قيمة مضافة ضعيفة كالنسيج والصناعات الميكانيكية). ونظراً لهيمنة واردات السلع النصف المصنعة على الصناعة العربية، فقد كان من الأجدى تحديد النسبة المحلية من القيمة المضافة بما لا يتعدى ٣٠ في المائة على الأقل، في مرحلة انتقالية لا تقل عن ١٠ سنوات).

٩- وبالاضافة إلى جهود التكامل التجاري العربي الموسع، قامت مبادرات اقليمية أخرى على مستوى تجمعات عربية صغيرة بهدف تعزيز التكامل فيما بينها، على غرار مجلس التعاون الخليجي واتفاقية أغادير. فقد أطلق مجلس التعاون الخليجي الاتحاد الجمركي رسمياً في أول كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، تليه السوق الخليجية المشتركة في أول كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. كذلك تبنت الدورة ٢٩ لاجتماع القمة الخليجية التي عقدت في مسقط اتفاقاً لتوحيد النقد، وميثاق لجنة العملة لإنشاء البنك المركزي الخليجي وإصدار عملة موحدة. وبالرغم من المستوى المتقدم في التكامل الاقتصادي الخليجي، فان نمو الصادرات الخليجية البينية شهد تراجعاً بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١١ من ٤,٢ في المائة إلى ٢,٢ في المائة نتيجة للنمو السريع للقيمة الإجمالية للصادرات الخليجية، التي تهيمن عليها السلع النفطية التي شهدت ارتفاعاً متواصلاً في أسعارها العالمية، في مقابل درجات نمو أدنى لقيمة التجارة البينية الخليجية التي تطغى عليها السلع الزراعية[٤].

١٠- وبالرغم من محاولات تعزيز حركة البضائع والاشخاص، وتوحيد الانظمة الجمركية، والتحرير التدريجي للسلع والخدمات وعوامل الإنتاج بين دول اتحاد المغرب العربي الذي تم انشائه في عام ١٩٨٩ في مراكش بين الجزائر وليبيا وموريتانيا والمغرب وتونس، فإن النتائج بقيت شبه منعدمة لغياب الإرادة السياسية في تطبيق مختلف التعهدات. فسجلت الصادرات البينية لدول المغرب العربي واحدة من أضعف النسب عالمياً، مباشرة بعد دول مجلس التعاون الخليجي، وهي لم تتعدَّ ٢,٩ في المائة من إجمالي صادرات دول الاتحاد إلى الخارج عام ٢٠١١، مقارنة بنسبة ٢,٢ في المائة عام ٢٠٠٠.

١١- وشكّل توقيع اتفاقية "أغادير" في عام ٢٠٠٤، التي دخلت حيز التنفيذ في عام ٢٠٠٧، بين من مصر والمغرب والأردن وتونس، حدثاً مهماً في تطوير العلاقات التجارية بين هذه البلدان. وتهدف اتفاقية أغادير إلى إنشاء منطقة للتجارة الحرة بين الدول الأربع وفقاً لأحكام الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة "الغات" وحسب آليات اتفاقية الشراكة الأورو-متوسطية. ولتحقيق ذلك، سعت الاتفاقية إلى تطوير مستويات الإنتاجية في الدول الأعضاء وتنسيق السياسات الاقتصادية الكلية والقطاعية في ما بينها، ومن أهمها سياسات التجارة الخارجية والزراعة والصناعة والنظام الضريبي والتمويل والخدمات والجمارك. وتهدف الاتفاقية إلى مواءمة التشريعات بين البلدان الأعضاء لتسهيل التكامل الاقتصادي في ما بينها. وبالرغم من مرور ست سنوات على البدء في تطبيقها، ظلت التجارة البينية ضعيفة ولم تتجاوز ٣,٣ في المائة من مجمل صادرات الدول الأعضاء عام ٢٠١١.

١٢- وبالاضافة إلى الاتفاقيات التجارية العربية-العربية، وقّعت العديد من الدول العربية اتفاقيات تجارية مع شركاء تجاريين من خارج المنطقة العربية، أبرزها اتفاقيات التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي (الجزائر ومصر والأردن والمغرب وفلسطين وتونس ولبنان)، واتفاقيات التجارة الحرة مع تركيا (مصر والأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية وتونس)، واتفاقيات التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية (عُمان والبحرين والأردن والمغرب)، واتفاقيات التجارة الحرة مع الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة (مصر والأردن وتونس والمغرب ولبنان)[٥].

---

(٤) حسابات الإسكوا، استناداً إلى قاعدة بيانات مركز الدراسات المستقبلية والمعلومات الدولية، www.cepii.fr.

(٥) للاطلاع على انعكاسات اتفاقية التجارة الحرة بين تونس والاتحاد الأوروبي على الاقتصاد التونسي، انظر Chemingui and Bchir (2012). وفي تقرير التكامل الاقتصادي العربي الذي سيصدر قريباً تقييم مفصل لأثر اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على تطور التجارة البينية العربية.

ثانياً- التبادل التجاري العربي البيني ودوره في تحفيز الطاقات الانتاجية

١٣- المنطقة العربية هي من أقل مناطق العالم تكاملاً من الناحية التجارية، حيث مستوى الصادرات البينية لم يتجاوز ٥,٢ في المائة من مجموع الصادرات في عام ٢٠١٠، وهي نسبة شديدة التواضع اذا ما قورنت بنسبة ٦٥ في المائة المسجلة بين دول الاتحاد الأوروبي، أو ٤٩ في المائة المسجلة بين دول منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا). ويبقى أداء المنطقة العربية ضعيفاً حتى بالمقارنة بمناطق نامية أخرى مثل تجمع دول جنوب شرق آسيا (الآسيان) الذي وصلت نسبة التجارة البينية بين اعضائه إلى ٢٤,٨ في المائة، وأفريقيا حيث وصلت هذه النسبة إلى ١٢,٤ في المائة (الشكل ١). والملفت للانتباه أن التجارة العربية البينية أكثر تنوعاً من تجارة البلدان العربية مع بقية بلدان العالم (الشكل ٢). ففي حين تهيمن المنتجات الكيميائية، والتي تشمل النفط ومشتقاته، على صادرات المنطقة العربية إلى العالم (٨٢ في المائة)، تمثل المنتجات الصناعية ٤٢ في المائة من التجارة البينية العربية، فيما تستحوذ المنتجات الزراعية على ١٤,٣ في المائة منها. وتعتبر بلدان المشرق العربي أكبر مستفيد من إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إذ شكلت صادراتها إلى البلدان العربية ١٩,١ في المائة من مجموع صادراتها ومن خلال دراسة التجارة البينية العربية من الناحية القطاعية، يبين الجدول ١ أن نسبة الاندماج التجاري العربي في القطاعات غير النفطية وغير المنجمية هو أكثر أهمية. فنسبة صادرات دول المشرق العربي الزراعية إلى البلدان العربية شكلت ٦٩,٩ في المائة من مجموع صادراتها الزراعية عام ٢٠١٠، بينما بلغت هذه النسبة ٤١,٧ في المائة بالنسبة إلى الصادرات الصناعية. كذلك شكلت نسبة هذه الصادرات إلى الدول العربية ٣٤,٨ في المائة من مجموع الصادرات الزراعية إلى دول الخليج العربي وهي تصل إلى ١٦,١ في المائة بالنسبة إلى الصادرات الصناعية. ويبقى الاندماج التجاري لدول المغرب العربي هو الأضعف إذ لم تتجاوز صادراته الزراعية إلى الدول العربية ٧,٢ في المائة من مجموع صادراته الزراعية، ولم تتجاوز هذه النسبة ٩ في المائة بالنسبة إلى القطاع الصناعي. ويرجع هذا الضعف بالأساس إلى تركيز هذه الدول على التجارة مع الدول الأوروبية التي تتلقى قرابة ٦٠ في المائة من جملة الصادرات. ويبرز الجدول ٢ معدلات نمو الصادرات البينية العربية في فترتين مختلفتين، قبل دخول اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حيز التنفيذ وبعده. فبمقارنة متوسط نمو الصادرات البينية العربية كنسبة مئوية من مجموع الصادرات، يتضح أن هذه النسبة نمت من ٣,٦ في المائة في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٤ إلى ٤ في المائة في الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٠ بالنسبة إلى دول المغرب العربي، بينما تطورت من ٦,٣ في المائة إلى ٧,٢ في المائة بالنسبة إلى دول الخليج العربي، ومن ١٥,٦ في المائة إلى ١٦,٨ في المائة بالنسبة إلى دول المشرق العربي.

١٤- أما على مستوى القطاعات، فيعتبر القطاع الصناعي في دول المشرق العربي أكبر مستفيد من التبادل التجاري البيني، إذ ارتفعت نسبة صادراتها الصناعية إلى الدول العربية من ٢٩,٦ في المائة إلى ٣٩,٦ في المائة. غير أن هذا التطور تمّ على حساب الصادرات الزراعية إلى الدول العربية، التي انخفضت من ٦٨,٣ في المائة إلى ٦٤,٦ في المائة. كذلك شهدت صادرات دول مجلس التعاون الخليجي نمواً تركز في مجمله في القطاع الزراعي الذي ارتفعت نسبة صادراته إلى الدول العربية من ٤٨,٧ في المائة إلى ٥٧,٨ في المائة.

ثالثاً- أسباب ضعف التجارة البينية العربية

١٥- بالرغم من إنشاء "منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى" في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ وإبرام العديد من الاتفاقيات الثنائية والإقليمية (خاصة اتفاقية منطقة التجارة الحرة الخليجية واتفاقية أغادير)، فإن مستويات

التجارة البينية الإجمالية العربية لم تشهد تطوراً ملموساً. ويشير هذا الوضع إلى وجود عوامل تعيق نمو التجارة البينية، أبرزها تركيز الصادرات على منتجات معينة، وتشابه النسيج الانتاجي (وبالتالي الصادرات)، وضعف البنية التحتية لقطاعات النقل، إضافة إلى العديد من المعوقات الفنية والاجراءات الغير الجمركية الأخرى.

١٦- وفي إطار تطوير التبادل التجاري، يمكن استخدام مؤشر التكامل التجاري لمعرفة درجة تكامل صادرات بلد معين مع احتياجات بلد آخر أو وارداته. ويظهر في الجدول ٣ أن درجة التكامل التجاري تختلف من منطقة إلى أخرى ضمن المنطقة العربية نفسها. ففي حين ينخفض مؤشر التكامل بين الدول الخليجية، ترتفع قيمته بين دول تجمع أغادير. ويشير الجدول ٣ إلى ارتفاع مؤشر التكامل مع الدول العربية بالنسبة إلى الدول ذات الاقتصادات الاكثر تنوعاً كمصر (٣٠,١ في المائة)، وتونس (٢٦ في المائة)، والأردن (٢٦ في المائة)، ولبنان (٢٧,٩ في المائة)، وإلى انخفاضه بالنسبة إلى الدول التي تفتقر إلى مقومات تطوير صادراتها نحو البلدان العربية، خاصة تلك التي تعاني من ضعف التنوع الاقتصادي أو حتى غيابه، كالعراق (٢,٤) وقطر (٩,٧).

١٧- ومن أبرز أسباب ضعف التجارة البينية العربية في بعض دول المنطقة سيطرة النفط على تجارتها الخارجية، حيث يشكل ما يزيد عن ٨٠ في المائة من إيراداتها التصديرية، خاصة مع الارتفاع المتواصل في أسعار النفط العالمية، ما يفسر جزئياً تطور الصادرات العربية بمستويات أعلى من تطور وارداتها. وتجدر الاشارة إلى أن نمو التجارة البينية العربية لم يستفد بنفس المستوى من تطور أسعار النفط العالمية لأن النفط شكل ٣٢ في المائة فحسب من التجارة البينية العربية عام ٢٠١٠.

١٨- ويعاني الاقتصاد العربي من التركيز النسبي على سلة محدودة من السلع، إذ تشكل الصناعات الاستخراجية أكثر من ٣٥ في المائة من إجمالي الاقتصادات العربية، في مقابل ٦,١ في المائة للزراعة، و٩,٣ في المائة للصناعات التحويلية، و٤٢,٦ في المائة للخدمات. كذلك تساهم الخدمات الحكومية بنسبة كبيرة من حصة قطاع الخدمات. ولم تتجاوز الصادرات العربية الكلية في عام ٢٠١٠ نسبة ٥,٦ في المائة من الصادرات العالمية بما في ذلك صادراتها من النفط والمعادن التي تستحوذ وحدها على ما يقارب ٧٢ في المائة، في حين اقتصرت مساهمة الصادرات الصناعية على ١٩,٥ في المائة والزراعية على ٣,٨[٦] في المائة. ولم يتجاوز نصيب الخدمات من الصادرات العالمية للخدمات نسبة ٢,٨ في المائة في الوقت الذي شكل اكثر من ٤٠ في المائة من الناتج الاجمالي للدول العربية[٧] غير ان بعض البلدان العربية أحرزت بعض التقدم في جهودها الرامية إلى تنويع اقتصاداتها خصوصاً في قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات. فأنشأت مناطق صناعية لتشجيع الصناعات، أو خصصت مساحات شاسعة للاستصلاح الزراعي، أو ركزت على تعزيز دور قطاع الخدمات ولا سيما السياحية والمالية وخدمات الانشاءات.

١٩- ويوضح الشكلان ٣ و٤ حول تطور مؤشر التنوع التجاري في جميع الدول العربية (النفطية والغير نفطية) بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٠ أن عملية تعزيز الصادرات الخارجية والبينية العربية لم تشهد تطوراً ملموساً، إذ لا تزال معظم الدول العربية تركز على عدد محدود من السلع.

---

(٦) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١١.

(٧) البنك الدولي، قاعدة البيانات ٢٠١٠.

٢٠- ومن أبرز معوقات التجارة الخارجية العربية ارتفاع تكاليف الخدمات اللوجستية والنقل المرتبطة بالعمليات التجارية، علماً أنها تمثل العنصر الثاني الأهم لتسهيل التجارة الخارجية. ويبرز الجدول ٤ ترتيب معظم البلدان العربية من حيث مؤشر الأداء اللوجستي المرتبط بالتجارة الخارجية (LPI) مقارنة بأهم دول العالم[٨]. ويتبين أن الامارات العربية المتحدة تحتل المرتبة الأولى عربياً والسابعة عشرة دولياً من ناحية فاعلية العمليات اللوجستية المرتبطة بالتجارة الخارجية، تليها دولة قطر في المرتبة الثالثة والثلاثين، ثم خمسة بلدان تتوزع بين المرتبة السابعة والثلاثين (المملكة العربية السعودية) والمرتبة السابعة والخمسين (مصر). أما الدول العربية الأشد ضعفاً في المجال اللوجستي فهي عُمان في المرتبة الثانية والستين، وجيبوتي في المرتبة المائة وأربعة وخمسين. ويستخلص من نتائج هذا المؤشر أن البلدان العربية تفتقر إلى البيئة الملائمة لتطوير التجارة الخارجية بصفة عامة، والتجارة البينية بصفة خاصة.

رابعاً- العلاقة بين السياسات التجارية والقدرة الانتاجية

٢١- يتبين مما تقدم أن المنطقة العربية بحاجة إلى سياسات تمكينية واستراتيجيات وبرامج لتطوير تجارتها الخارجية وتعزيز قدراتها الإنتاجية. وقد أظهرت تجارب العديد من البلدان الأخرى أهمية إدراج السياسات والتدابير التجارية في إطار إنمائي متكامل يؤدي إلى تنمية القدرات الإنتاجية. ولتحقيق استفادة قصوى من الفرص التجارية، يجب ان تركز السياسات الإنمائية على تحقيق التكامل بين الإنتاج والتجارة. لذا، يجب أن تشجع سياسات التجارة الخارجية تراكم رأس المال، وتطوير التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج والهياكل الإنتاجية، وأن تساهم في خلق فرص عمل، والحد من الفقر، والاندماج في سلاسل الانتاج العالمية. وتحقيقاً لهذه الغاية، يجب تقديم الدعم اللازم للبلدان النامية، ولا سيما تلك الأكثر ضعفاً وتهميشاً، لصياغة استراتيجيات إنمائية تؤدي إلى تطوير وتنويع قدراتها الإنتاجية وتجارتها، ولتعزيز التناسق بين السياسات الكلية، وتحسين القدرات التنافسية، وإنشاء بيئة مؤاتية للاستثمار والتشغيل والانتاج والتصدير.

٢٢- وبشكلٍ عام، ترتبط القدرات الإنتاجية في بلد ما بقدرته التنافسية وكفاءته الإنتاجية. ويعتمد تحسين القدرات الإنتاجية على توسيع الاستثمار وتوفر التكنولوجيا والابتكار. وتراكم رأس المال والتقدم التكنولوجي لا يؤديان إلى تطوير الطاقات الإنتاجية وحسب، بل يسهلان أيضاً عملية التنويع الاقتصادي ويعززان القدرة على الاندماج في الاقتصاد العالمي، فتزداد فرص العمل، ما يساهم في الحد من الفقر بشكل أساسي، وفي تحويل القاعدة الإنتاجية للاقتصاد.

٢٣- وعدم الاهتمام بتطوير وتنويع قطاعات الإنتاج، والمقومات الأساسية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، يعيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي. وتعاني الاقتصادات الضعيفة من مشاكل هيكلية عديدة بسبب انخفاض مستوى تنمية القدرات الإنتاجية والتجارية، وعدم اتساق السياسات والتدابير المؤسسية. والعلاقة بين التجارة الدولية والقدرات الإنتاجية في بلد ما علاقة متبادلة، فالتجارة الخارجية توفر العملة الأجنبية اللازمة لاستيراد المنتجات، والتكنولوجيات الجديدة، وتيسر تمويل التنمية. وبالتالي، فإن تطبيق سياسات تجارية تقودها آليات وبرامج لتطوير القدرات الإنتاجية تأخذ في الاعتبار الاختلافات في مستويات التنمية والدخل، والهياكل الاقتصادية، والتطوير المؤسسي، يعتبر عاملا أساسياً من عوامل تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

---

(٨) يحسب مؤشر الأداء اللوجستي باعتماد مقياس من خمس نقاط بمعدل نقطة لكل من المعايير التالية (١) إجراءات الجمارك (كفاءة إجراءات العبور وسهولة المعاملات)؛ (٢) نوعية البنى التحتية المتعلقة بالنقل والتجارة؛ (٣) كلفة اللوجستيات المعتمدة في عمليات نقل البضائع؛ (٤) كفاءة الخدمات اللوجستية؛ (٥) ملاحقة ومتابعة عمليات النقل الدولية والزمن المحدد للبضائع للوصول إلى نقطة المقصد.

٢٤- ولا بد أيضاً من إيلاء الاهتمام الكافي للقطاع الزراعي، ورفع المستوى التكنولوجي، وتحسين الصناعة نظراً إلى مساهمتها في زيادة الفوائد من التجارة، وبالتالي في دفع النمو والتنمية. فتحسين الإنتاجية الزراعية يشكل عنصراً أساسياً من أي استراتيجية للنمو الشامل في الدول غير النفطية الغنية بالموارد الكفيلة بتطوير قطاع زراعي عصري كالسودان على سبيل المثال. ويشكل تصنيع المنتجات الزراعية للاستهلاك الوسيط أو النهائي مصدراً رئيسياً للعمالة وإنتاج الدخل في البلدان النامية. ومن الضروري أيضاً رفع مستوى التكنولوجيا للامتثال للمعايير الصحية، التي إذا غابت، يمكن أن تعرقل الصادرات. ومن خلال تطوير التكنولوجيات القائمة واستخدام التكنولوجيات الجديدة والمبتكرة، يمكن الاستجابة إلى الزيادة المتوقعة في الطلب على المنتجات الغذائية والمواد الغذائية.

٢٥- وقد استطاع عدد قليل جداً من البلدان تحقيق مستويات مقبولة من النمو دون رفع قيمة منتجاتها، وذلك من خلال عمليات التصنيع. والاقتصادات التي تنمو بسرعة لديها قطاعات صناعية دائمة النمو وذات انتاجية عالية. ويعود التفاوت في مستويات تطور البلدان إلى الاختلاف في مستويات انتاجية إجمالي عوامل الإنتاج فيها[٩]. وغالباً ما يكون القطاع الصناعي القطاع الأعلى انتاجية. ويؤدي فشل البلدان في تحويل رأس المال والعمل من القطاعات ذات الإنتاجية المنخفضة إلى القطاعات ذات الإنتاجية العالية إلى تباطؤ النمو. وعليه، فإن ما تنتجه البلدان يلعب دوراً هاماً ومحورياً في زيادة أو تباطؤ النمو والتنمية الشاملة والمستدامة. فضلاً عن ذلك، فإن أنشطة الصناعة التحويلية تنشئ روابط مع قطاع الخدمات والقطاعات الأولية، وتعزز الابتكار الصناعي، وتساهم في المساواة بين الجنسين في البلدان النامية، خاصة وان الصناعات التحويلية الكثيفة العمالة تشكل المصدر الرئيسي لعمالة المرأة المأجورة. ويوضح تقرير اليونيدو حول التنمية الصناعية)[١٠] إن الصادرات الصناعية نمت على مدى سنوات طويلة بوتيرة أسرع بكثير من تطور الانتاج الصناعي، مما مكن العديد من البلدان النامية من زيادة حصصها في السوق العالمية على حساب الدول الغنية المصنعة. وكان هذا النمط من التنمية الصناعية في البلدان العربية متفاوتاً إلى حد بعيد، لكنه يعتبر ضعيفا بشكل عام. لذلك، فإن التحدي الأبرز الذي يواجه الدول العربية، وخاصة الفقيرة منها والتي تمر بمرحلة انتقالية، هو تحسين قدراتها التنافسية بشكل مستمر. فعندما تتحسن القدرات التنافسية للاقتصاد باستمرار، يصبح التوسع الصناعي ممكناً، وتزداد فرص العمل وإن بمستويات متفاوتة، حسب القدرات الانتاجية المتوفرة من عمالة ورؤوس أموال. وخير دليل على هذا الكلام النمو الكبير الذي حققته الاقتصادات الناشئة، خاصة في شرق آسيا وجنوبها.

٢٦- كذلك فإن تعزيز القدرة الإنتاجية في مجال البنية التحتية والخدمات، ولا سيما الخدمات الوسيطة، مثل الطاقة، والاتصالات، والنقل، والخدمات المالية، يساهم أيضاً في تحسين الإنتاج من السلع والخدمات وتنويعه، وفي تطوير كفاءته التنافسية ونوعيته. لذلك فإن تحسين توفير الخدمات المختلفة بالنوعية المطلوبة يؤثر على المنتجات النهائية، نظراً لتواجد الخدمات في جميع روابط سلاسل القيمة. فعلى سبيل المثال، تساهم الخدمات المرتبطة بالتجارة في تشجيع وتطوير تبادل السلع والخدمات على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، فيما تساهم خدمات الصحة والتعليم بشكل مباشر في رفع مستوى الموارد البشرية والمهارات والقدرات الإدارية، وبالتالي في تحسين القدرات الإنتاجية للبلدان. فتحسين قطاعات الخدمات يعزز النمو الاقتصادي والقدرة التنافسية ولا سيما في البلدان التي قد تشكل فيها مسائل النقل العابر للحدود والمسائل اللوجستية العوائق الرئيسية لتجارة السلع.

---

(٩) منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، ٢٠٠٩.

(١٠) المرجع نفسه.

٢٧- كذلك يعتمد بناء القدرات الإنتاجية على عوامل عدة تسرع وتيرة النمو الاقتصادي والتنمية كالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وتحسين الوصول إلى الأسواق الخارجية عبر الدخول في اتفاقيات تجارة حرة، والتقليص من كلفة المستوردات من سلع وسيطة ومعدات استثمارية، واعتماد قواعد مبسطة ومرنة لشروط المنشأ، والاستفادة من المساعدات المباشرة من أجل التجارة والاستثمار ونقل التكنولوجيا، تشكل جميعها عوامل ضرورية لبناء القدرات الإنتاجية، ومعالجة الحواجز غير الجمركية، خاصة فيما يتعلق بمعايير المنتجات، وتعزيز تسهيل التجارة، وتحسين أحكام المعاملة التفضلية.

٢٨- كذلك يجب تطبيق الاصلاحات اللازمة على مستوى السياسات الاقتصادية والبنية القانونية لتحسين تدفق التجارة الدولية. فمواءمة القوانين الوطنية مع قوانين الدول الشريكة في التجارة يمكن أن تساهم في خلق نظام قانوني فعال يسهل تطور التجارة بين جميع الشركاء.

٢٩- ويمكن أن يؤدي استثمارالمساعدة الإنمائية الرسمية في التجارة إلى دعم الجهود الرامية إلى تطوير القدرات الإنتاجية وتحقيق النمو الشامل. ولا ينبغي أن تركز المساعدة الإنمائية الرسمية حصراً على القطاعات الاجتماعية في شكل استراتيجيات الحد من الفقر، بل يجب أن تدعم بقية قطاعات الاقتصاد من خلال تطوير البنية التحتية الاقتصادية ونقل التكنولوجيا، وتوليد الموارد المحلية، وبناء منظومة متكاملة لدعم الاستثمار والتصدير.

٣٠- وتشكل المعونة من أجل التجارة أداة ربط متكاملة بين التجارة والتنمية. فهي تيسّر تعبئة الموارد لتعزيز القدرات الإنتاجية من جانب العرض، وتدعم تعميم التجارة في خطط التنمية الوطنية والقطاعية بمزيد من الفعالية، وتوفر بيئة تمكينية يساهم العمل التجاري من خلالها بدعم التنمية وتعزيز النمو الاقتصادي. ومن المسلم به أن أقل البلدان نمواً والبلدان النامية ستستفيد أكثر من فرص تعزيز الوصول إلى الأسواق المتوقعة، كما جاء في إطار جدول أعمال الدوحة للتنمية، إذا ما اقترنت هذه الفرص بالمساعدة في بناء القدرات الإنتاجية.

خامساً- آليات السياسة الاقتصادية والتجارية المعتمدة وآثارها على الطاقة الانتاجية

٣١- يستعرض هذا القسم الآليات التجارية (حماية تعريفية وغير تعريفية) التي اعتمدت في بعض البلدان وآثارها على تعزيز الطاقات الإنتاجية المحلية أو إضعافها.

٣٢- الآلية الأولى هي الاستراتيجية الصناعية/التجارية المتبعة في أغلب البلدان العربية، أي إستراتيجية إحلال الواردات. تبدأ هذه الآلية في مرحلة أولى بخلق طاقات إنتاجية استهلاكية، ثم تنتقل إلى إنتاج سلع وسيطة، ثم استثمارية، و/أو من السوق المحلي إلى السوق الخارجي. ولم تنجح أغلب البلدان العربية في الانتقال من إنتاج السلع الاستهلاكية إلى الوسيطة، مما ساهم في تفاقم عجز الميزان التجاري في العديد منها. ويعود ذلك لعدة أسباب، منها: (أ) سهولة إنتاج السلع الاستهلاكية ومحدودية الحاجة إلى زيادة المهارات، ولا سيما أن معظم هذه الصناعات تحتاج إلى عمالة غير ماهرة أو متوسطة المهارة.؛ (ب) الرغبة في الاستمرار في هذه المرحلة من خلق الطاقات الإنتاجية الاستهلاكية والتمتع بالحماية التعريفية وغير التعريفية، لعدم القدرة على المنافسة خارجياً ومحلياً. وقد نشأت في هذا السياق ظاهرة البحث عن الريع (Seeking Rent)

وهناك رغبة في استمرارها، لتبادل المصالح بين فئة "رأسمالية المحاسيب" (Crony Capitalism)، كما يطلق عليها في أدبيات إحلال الواردات، وبعض متخذي القرارات؛ (ج) عدم فرض ضغوط خارجية، خاصة قبل فترة التسعينات، على البلدان العربية التي اعتمدت سياسة الاستمرار بإنتاج السلع الاستهلاكية، بفعل عوامل عدة كسيادة الاتفاقيات الثنائية، ولتفادي تعاظم أزمات المديونية، واستمرار سياسة تعدد أسعار الصرف (ضد تشجيع الصادرات)، وضغط أسعار الفائدة، واستمرار الدعم المقدم إلى المنتجين، واستمرار حصول المستثمرين في الصناعات المعنية بهذه الاستراتيجية على ائتمانات محلية.

٣٣- أما ثاني آليات السياسة الصناعية المسؤولة عن ضعف توليد طاقات إنتاجية محلية، فيتمثل في التركيز على تنمية الطاقات الصناعية (الاستهلاكية أساساً) على حساب الطاقات الزراعية، وعدم توفير الحماية والدعم للقطاع الزراعي. نتيجةً لذلك، انتقلت الموارد من القطاع الزراعي إلى الصناعي، وتحولت العمالة الزراعية إلى عمالة صناعية. وكانت النتيجة أن ازداد العجز في الحساب التجاري للسلع الغذائية الرئيسية في الدول العربية الزراعية.

٣٤- أما الآلية الثالثة، فهي السياسات الاقتصادية المتبعة، سواء تلك المتعلقة بتخفيض سعر الصرف دون توفر شروط التخفيض، أو رفع تكلفة التمويل، أو خفض سقوف الائتمان المحلي بدون ضوابط. وقد ساهمت هذه السياسات في ظاهرة التفكيك الصناعي، وفي خفض الطاقات الإنتاجية بدلاً من تعزيزها[١١].

سادساً- علاقة التجارة الخارجية بالنمو

٣٥- تناقش الأدبيات النظرية والتطبيقية علاقة التجارة الخارجية بالنمو، وكيف يمكن أن تؤدي إلى تطوير الطاقات الإنتاجية، وذلك من خلال عدة وجهات نظر. تركز الأولى على دور التجارة كوسيلة نقل يتم من خلالها نقل التطور والمعرفة التكنولوجية بين الشركاء التجاريين[١٢]. أما الثانية فتركز على دور التجارة الخارجية في زيادة التنافسية بالسوق المحلي، ما يساهم في زيادة الكفاءة الإنتاجية ومعدل النمو[١٣]. وأما الثالثة، فتتعلق بالبلدان ذات الأسواق الصغيرة التي تستفيد أكثر من الانفتاح التجاري وزيادة حجم الأسواق، مما يؤدي إلى الاستفادة من زيادة الغلة مع الحجم (Increasing Returns Scale).

٣٦- ويرى البعض أن تحرير التجارة هو شرط أساسي لتعزيز النمو. فحصة الصادرات غير النفطية في مجموعة بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ومن ضمنها البلدان العربية، متواضعة بالمقارنة مع فنلندا البالغ عدد سكانها خمسة ملايين، والتي تصدّر حوالي ضعف صادرات بلدان المجموعة المذكورة، التي بالكاد تبلغ صادراتها غير النفطية ثلث المتوقع[١٤]. والبلدان التي تسجل أدنى نسبة من الصادرات غير النفطية ضمن البلدان المتوسطة الدخل في المجموعة هي: الجزائر ومصر بالدرجة الأولى، إلى جانب بلدان أخرى. أما الصادرات الفعلية للأردن والمغرب فهي الأكثر قرباً من مستوى الصادرات المتوقع. وفي ما يتعلق بالواردات، تشير الدراسة إلى أن تحريرها سيؤدي إلى خفض أسعار السلع والخدمات المستوردة، ونشر

---

(١١) Abdel Khalek, 2001, Shafaeddin, 2009.

(١٢) Martin and Baro-i-Sala, 1997.

(١٣) Wacziarg, 2001.

(١٤) Nabli, 2007.

المعرفة بتفاصيلها، وزيادة الإنتاجية. وتشدد الدراسة على ضرورة التخصص في إنتاج السلع والخدمات التي تعتمد على عناصر الإنتاج الفائضة والمتوفرة في هذه المجموعة (العمالة)، واستيراد السلع والخدمات المعتمدة على عناصر الإنتاج النادرة مثل رأس المال والمعرفة.

٣٧- وبالرغم من الآثار الإيجابية للتجارة على النمو، يرى آخرون أن تحرير التجارة قد يؤدي إلى آثار سلبية على النمو والطاقات الإنتاجية المحلية. واستعانت إحدى الدراسات[١٥] بعيّنة من ٤٢ بلداً نامياً من آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية للنظر في العلاقة بين تحرير التجارة والنمو، ومعدل الاستثمار، والانفتاح، والحسابين التجاري والجاري. فتبين أن التحرير التجاري يؤدي عادة إلى تدهور رصيد الحساب التجاري، مما يصعب على البلدان تحقيق النمو المخطط له.

٣٨- وليس الوضع في مجال تجارة الخدمات بأحسن منه في مجال الصادرات والواردات السلعية، إذ تفتقر دول المنطقة إلى الكثير من حصص تجارة الخدمات دولياً مقارنة بمناطق أخرى مثل شرق آسيا والباسفيك، وشرق أوروبا، ووسط آسيا. ففي تونس[١٦] على سبيل المثال، كان لتخفيض القيود التعريفية وغير التعريفية في مرحلة تحرير التجارة بعد عام ١٩٩٥ أثرٌ محدودُ على النمو. فقد تراجع البحث والتطوير في المنشآت التونسية، وانخفضت الإنتاجية، وضعفت المؤسسات، وبرزت الحاجة إلى إجراء إصلاحات هيكلية. وكذلك في الأردن[١٧] حيث ساهمت سياسة تحرير التجارة الخارجية التي اعتمدها البلد خلال العقود الثلاثة الماضية في توسيع التجارة الخارجية، إلا أنها أدت كذلك إلى زيادة العجز التجاري. وبالاعتماد على بيانات (١٩٧٠-٢٠٠٩)[١٨]، يتبين أن العلاقة بين التحرير ومعدل النمو غير مرنة على المستوى الكلي. فهي قائمة بين درجة التحرير (الانفتاح) ومعدل النمو القطاعي للصناعات التحويلية، والتشييد، لكنها تغيب في قطاعات الخدمات. ويعزى ذلك من وجهة نظر الكاتب إمّا إلى قلة درجة الانفتاح في هذه القطاعات، أو إلى سيادة القطاعات الخدمية غير القابلة للتجارة. وبالاعتماد على تحليل مقطعي/سلاسل زمنية[١٩] شمل أكثر من ١٠٠ بلد متقدم ونام، من ضمنها سبعة بلدان عربية (مصر، والأردن، والمغرب، وعُمان، والصومال، والسودان، والجمهورية العربية السورية) في الفترة ١٩٧٠-١٩٩٧، تبين وجود علاقة إيجابية بين القيود على التجارة (ما عدا القيود على مدفوعات الحساب الجاري حيث العلاقة سالبة وغير معنوية) والنمو[٢٠].

٣٩- وتعود أسباب عدم الاتفاق على ما إذا كانت العلاقة إيجابية أو سلبية بين التجارة الخارجية وخلق طاقات إنتاجية محلية من خلال النمو، إلى: أولاً، عدم وجود علاقة بين معدل النمو ومؤشرات التجارة الخارجية (مثل معدل الانفتاح، أو معدل التعريفة، أو حصص الواردات، وغيرها)[٢١]. ومن الممكن أن تكون

---

(١٥) Parikh and Cornelin, 2004.

(١٦) Mouelth, 2007.

(١٧) Awad, 2011.

(١٨) المرجع نفسه.

(١٩) Yanikkaya, 2002.

(٢٠) ويؤكد الكاتب أن هدف دراسته ليس تبيان مثل هذه العلاقة الموجبة، بل التأكيد على ضرورة عدم تبني قاعدة وجود علاقة سالبة ما بين القيود التجارية والنمو. وإنما يعتمد ذلك على حالة كل بلد على حدة.

(٢١) Rodriguez and Rodrik, 2001.

العلاقة بين معدل النمو والتجارة غير خطيّة، بحيث يعتمد تأثير التعريفة على النمو على المستوى الأولي لدخل البلد المعني. ثانياً، اختلاف أثر تحرير التجارة الخارجية على الطاقات الإنتاجية المحلية (تحفيز النمو) بين البلدان ذات الحماية المرتفعة والبلدان ذات الحماية المنخفضة[٢٢]. فهو إيجابي على معدل نمو الواردات في الصناعات التي كانت تخضع لحماية مرتفعة خلال فترة ما قبل التحرير. وتحرير المزيد من أنظمة التجارة يزيد معدل نمو الواردات بشكل يفوق معدل نمو الصادرات، ما يؤدي إلى عجز في الحساب التجاري.

٤٠- وفيما يتعلق ببلدان الإسكوا، حاولت بعض الدراسات التطبيقية توضيح اتجاه العلاقة بين التجارة وخلق الطاقات الإنتاجية والنمو من خلال اختبار جرانجر للسببية[٢٣]. فتبين من جهة أن أغلب العلاقات السببية بين معدل النمو والتجارة الخارجية بين دول التكتل الإقليمي العربية أو بين الدول العربية والدول غير الأعضاء بمنطقة التجارة الحرّة العربية الكبرى (GAFTA) هي علاقات سلبية[٢٤]، أي أن المتغير المفسر الخاص بهذه الأنواع في التجارة لا يتسبب في معدّل النمو (وهو المتغير التابع)، كما يظهر في الجدول ٥ في المرفق. ومن جهةٍ أخرى، أظهرت العديد من الدراسات التحليلية الأخرى أن الانفتاح التجاري يؤدي إلى تحسين كفاءة استخدام الموارد المتاحة أو عناصر الانتاج، وبالتالي إلى تدعيم النمو الاقتصادي في المديين المتوسط والطويل. ولكن من المهم أيضاً تدارك التكاليف المرتبطة بالتغيرات التجارية على المدى القصير، خاصة على مستوى موارد الدولة وانتقال العمالة بين القطاعات[٢٥]. كما أن تحقيق الأرباح المرجوة من الانفتاح التجاري، سواء في اطار اتفاقيات ثنائية أو أقليمية أو متعددة الأطراف، يستوجب هيكلة العديد من السياسات الاقتصادية الأخرى كي لا تعيق آليات التطوير الاقتصادي المرتبطة بالتحرير التجاري، كالسياسات الكلية، المالية والنقدية، والسياسات القطاعية. ومن المهم الاشارة في هذا الصدد إلى أن عدم توفر علاقة سببية واضحة بين التحرير التجاري ومعدلات النمو لا يعني أبدا أن خيار تحرير السياسات التجارية العربية هو خيار خاطئ. فالتحرير التجاري من خلال الاعتماد على تطوير واستغلال القدرات التنافسية لدفع الصادرات يعتبر الخيار الأمثل مقارنة بسياسات إحلال الواردات، التي عادة ما يرافقها هدر في الموارد المحلية وارتفاع في الأسعار. غير أن تحقيق الفوائد المرجوة من الانفتاح التجاري يتطلب توفر القدرة على المنافسة، سواء في الأسواق الداخلية أو الخارجية، كما يتطلب القدرة على القيام بالعمليات التجارية بأقل تكاليف ممكنة. لذلك فان أهم التحديات التي تواجه الدول العربية هي تنويع اقتصاداتها اعتماداً على قدراتها التنافسية، وتطوير الخدمات المرتبطة بالعمليات التجارية، مما يستدعي تحرير بعض القطاعات وتحسين البنية الأساسية في البعض الآخر كالنقل على سبيل المثال.

---

(٢٢) Santos-Paulino and Thirlwall, 2004.

(٢٣) Granger Causality Test. ينظر هذا الاختبار في العلاقة السببية بين فرضيتين: (١) قبول الفرضيتين بعدم وجود علاقة سببية مباشرة بين التجارة (x) والنمو الاقتصادي (Y)، و(|) قبول فرضية أن (x) لا تتسبب في (Y)، ورفض فرضية أن (Y) لا يتسبب في (x). ويعني ذلك أن هناك علاقة سببية غير مباشرة بين (Y) و(x). (٣) رفض فرضية أن (x) لا يتسبب في (Y)، وقبول فرضية أن (Y) تتسبب في (x). ويعني ذلك أن هناك علاقة سببية غير مباشرة بين (x) و(Y). (٤) عدم وجود علاقة سببية بين (x) و(Y).

(٢٤) Younes, 2010.

(٢٥) Dessus and Suwa, 2000.

سابعاً- القدرة التنافسية في البلدان الأعضاء في الإسكوا

٤١- أدى غياب الصادرات من السلع الوسيطة والاستثمارية من هيكل الصادرات في بلدان الإسكوا إلى إضعاف قدرتها على التنافس. ووفقاً لتقرير التنافسية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي[٢٦] تتوزع البلدان في ثلاث فئات بناءً على مؤشر التنافسية فيها، على الشكل التالي: البلدان المرتكزة إلى العوامل الأساسية (Factor Driven) كالمؤسسات، والبنية الأساسية، والاستقرار الاقتصادي الكلي، والصحة، والتعليم الأساسي، والبلدان المرتكزة إلى الكفاءة (Efficiency Driven) كالتعليم العالي والتدريب، وكفاءة أسواق السلع، وكفاءة أسواق العمل، ومدى تعقد الأسواق المالية، والتطور التكنولوجي، وحجم السوق، والبلدان المرتكزة إلى الابتكار (Innovation driven) كقدرة إدارة الأعمال والابتكار على رفع الإنتاجية. ويوضح الجدول ٦ في المرفق تصنيف بعض بلدان الإسكوا حسب الفئات الواردة في تقرير منتدى الاقتصاد العالمي.

٤٢- وكما يُلاحظ فإن معظم البلدان الأعضاء في الإسكوا تنتمي إلى فئة البلدان المرتكزة إلى العوامل الأساسية كاليمن، وبعضها في طور التحول من بلدان مرتكزة إلى العوامل إلى بلدان مرتكزة إلى الكفاءة كالكويت، ومصر، وقطر، والمملكة العربية السعودية، والجمهورية العربية السورية. وحدهما الأردن ولبنان يرتكزان بشكل رئيسي إلى عنصر الكفاءة في تدعيم قدرتهما التنافسية. أما الدولتان المرتكزتان على الابتكار فهما الإمارات العربية المتحدة، والبحرين.

٤٣- ويوضح الجدول ٧ مرتبة بلدان الإسكوا في الفترتين ٢٠١٢/٢٠١١، و٢٠١١/٢٠١٠، بناءً على مؤشر التنافسية العالمي، ودرجة التحسن في المرتبة.

٤٤- أما الأسباب التي أدت إلى هذا الأداء التنافسي في البلدان الأعضاء في الإسكوا فهي: أولاً، ضعف درجة تنوع الصادرات (الشكل ٣ بالمرفق) أين تشير القيمة الأقرب للواحد الصحيح إلى تباعد تنوع صادرات البلد المعني عن المتوسط العالمي، والعكس كلما اقتربت القيمة من الصفر بالرغم من التحسن الذي حققته بعض دول المنطقة.

٤٥- ويلاحظ أن مؤشر التنوع في معظم البلدان الأعضاء في الإسكوا يزيد عن ٠,٥٠، وبشكل خاص لدى مجموعة البلدان النفطية سواء لعام ٢٠٠٠ أو لعام ٢٠١٠، مما يدل على ضعف إمكانيات تنافس الصادرات دولياً بالإضافة إلى زيادة إمكانيات التعرض لصدمات خارجية، ما يؤثر سلباً على الأداء الاقتصادي المحلي. أما أفضل المجموعات نسبياً في بلدان الإسكوا من حيث تنوع الصادرات هي البلدان المصنفة تحت فئة البلدان ذات الاقتصاد المتنوع.

٤٦- ثانياً، تعتبر مرونة أسعار الصرف شرطاً أساسياً لتعزيز تنافسية الصادرات. واعتماداً على احصائيات صندوق النقد الدولي الخاصة بتطور أسعار الصرف الإسمية خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠١١[٢٧]، يلاحظ استقرار أسعار الصرف، نسبياً، في كل من البحرين، والكويت، ولبنان منذ عام ٢٠٠٠، وسلطنة عمان، وقطر، والمملكة العربية السعودية، والجمهورية العربية السورية، والإمارات العربية المتحدة، إزاء تقلبها في مصر

(٢٦) المنتدى الاقتصادي العالمي، تقرير التنافسية العالمي، ٢٠١٢-٢٠١٣.

(٢٧) المرجع نفسه.

والعراق والسودان. ويلاحظ أيضاً اتجاه أسعار الصرف نحو الانخفاض في بعض بلدان المقارنة (تركيا، وكوريا الجنوبية، وأندونيسيا، والصين، وماليزيا) بشكل عام. إلا أن الأهم من انخفاض سعر الصرف الإسمي، هو تغيّر سعر الصرف الحقيقي (والذي لا تتوفر معلومات كافية عن اتجاهه في بلدان الإسكوا حالياً) بالشكل الذي يفسر أثر معدل التضخم بين الشركاء التجاريين. فعند مقارنة التغير السنوي في مؤشر أسعار المستهلك، كمؤشر لمعدل التضخم، يتضح أن مصر والسودان شهدتا أعلى معدل لنمو التضخم بلغ ١٠,٠٥ في المائة في حالة مصر عام ٢٠١٠ و١٢,٩٩ في المائة في حالة السودان في عام ٢٠١٠، مع زيادة معدل نمو التضخم بين ٣ و٥ في المائة في بقية البلدان باستثناء قطر[٢٨]. ومن شأن معدلات التضخم المرتفعة أن تحول دون أي تخفيض في سعر الصرف الإسمي، الأمر الذي قد يضعف تنافسية الصادرات.

٤٧- ثالثاً، القدرات أو الطاقات الإنتاجية المتاحة محلياً، ومدى تناسقها مع شروط المنافسة في التجارة الدولية. ففي ظل عجز الحساب التجاري في البلدان الأعضاء في الإسكوا لجهة السلع الوسيطة والاستثمارية أساساً (الواردات تفوق الصادرات) فإن مساهمة الصادرات تعتبر متواضعة في تفسير معدل النمو الصناعي في العديد من هذه البلدان.

ثامناً- صياغة سياسات تجارية داعمة لبناء الطاقات الانتاجية

٤٨- إن نقطة الانطلاق الرئيسية في صياغة استراتيجية لربط السياسة التجارية بتنمية القدرات الإنتاجية الوطنية هي فهم اتجاه العلاقة بين قطاع التجارة الخارجية والنمو والتنمية محلياً. وفي غياب أي اتفاق على اتجاه هذه العلاقة، ينبغي دراسة حالة كل بلد من البلدان العربية على حدة، لبيان مدى تطور السياسات الصناعية والتجارية، والزراعية والخدمية، وما إذا كان هذا التطور يشكل حماية لتنافسية المنتجين المحليين وأنشطتهم المختلفة.

٤٩- ويجب حصر استخدام أدوات السياسات الصناعية والتجارية، مثل القيود التعريفية وتعزيز البنى الأساسية، وأسعار الصرف، وغيرها بالحالات التي تفشل فيها الأسواق في لعب دورها الأساسي في توزيع الموارد المتاحة بالصفة الأجدى وبالتالي تدعيم القدرات الإنتاجية بخلق قطاعات إنتاجية. وينبغي التساؤل في هذا الإطار عن التوجه الأنسب في مجال السياسات الصناعية والتجارية: أهو التوجه الأفقي أي دعم جميع الأنشطة، أم العمودي أي دعم أنشطة مختارة تكون عادةً الأقوى؟ ومن الاطلاع على تجارب البلدان المتقدمة مثل اليابان، والمصنّعة حديثاً مثل كوريا الجنوبية، وبلدان شرق آسيا، يتبين أنها اعتمدت مزيجاً من السياسات الأفقية والعمودية. ولعل العامل الأهم في تطوير القدرات الإنتاجية في القرن الواحد والعشرين هو اعتماد نمطٍ آخر من السياسات التجارية والصناعية يقوم أساساً على القدرات التكنولوجية والمعرفة، بدلاً من الاعتماد على المزايا النسبية للعمالة والموارد الطبيعية[٢٩].

٥٠- واعتماد البلدان العربية سياسات تجارية وصناعية لدعم طاقاتها الإنتاجية لا يتناقض مع عضويتها في منظمة التجارة العالمية، واتفاقيات الشراكة الأوروبية، وغيرها. ويتم ذلك من خلال الاستخدام الأمثل لاتفاقية الدعم والإجراءات التعويضية (Agreement on Subsidies and Countervailing Measures) خاصة فيما يتعلق

---

(٢٨) World Bank, World Development Indicators, 2012.

(٢٩) Nabli et al., 2005.

بالإعانات القابلة وغير القابلة للتقاضي (Actionable and Nonactionable subsidy)، والاتجاه نحو التكتل الإقليمي للاستفادة من مزايا الحجم والتعريفة الموحّدة، وفقاً للمادة (٢٤) من الغات، والمادة (٥) من الاتفاقية العامة للخدمات، أساساً، وكذلك إمكانيات استخدام الفارق ما بين التعريفة المربوطة والتعريفة المطبقة في حالة الحاجة لحماية الأنشطة المحلية المالية. فعلى سبيل المثال، تفرض العديد من الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية نسب حماية عالية على بعض القطاعات، كالصلب في الولايات المتحدة، مقارنة بتعريفات متدنية على غالبية مستورداتها الصناعية. لذلك يتوجب على الدول العربية تحديد التزاماتها التجارية اعتماداً على نسيجها الصناعي الحالي والاستراتيجيات التي ستعتمدها لتنويع اقتصاداتها. فدول الخليج العربي على سبيل المثال لا يمكن أن تتقدم في تطوير صناعات جديدة في ظل التزاماتها بتطبيق تعريفات جمركية ضعيفة.

٥١- ومن المهم جداً تفعيل المشروعات العربية المشتركة كأساس تقوم عليه السياسة التجارية الإقليمية بدلاً من منهج المدخل التجاري. وينبغي في هذا الإطار تفعيل الاستثمار العربي المباشر في هذه المشاريع المشتركة، والعمل على إيجاد سياسات قطاعية مشتركة، ودعم توجيه مساعدات التنمية العربية نحو المشروعات المشتركة. وينبغي أيضاً إعادة إنعاش القطاع الزراعي من خلال الاستثمار فيه، لما لذلك من أثر في تخفيض عجز الحساب الجاري الزراعي، وتحسين وضع الحساب الإجمالي، وتوفير الحاجات الغذائية الأساسية محلياً. كذلك فإن ربط التجارة الخارجية بتحفيز الطاقات الإنتاجية في الدول النامية، خاصة الأقل نمواً (مثل اليمن والسودان) يستدعي قيام الدولة بدور إنمائي من خلال اعتماد نموذج اقتصادي مختلط (عام وخاص) بهدف: (١) توجيه السياسات الاقتصادية نحو بناء الطاقات الإنتاجية الملائمة؛ (٢) تعزيز السياسات الصناعية والزراعية؛ (٣) تعزيز السياسة التجارية الهادفة إلى تنويع مصادر الدخل من خلال استخدام الأدوات المتاحة؛ (٤) تشجيع القدرات والابتكارات على مستوى المشاريع بهدف خلق أنشطة جديدة؛ (٥) تشجيع تمويل مبادرات الشراكة بين القطاعين العام والخاص الهادفة إلى تطوير البنية الأساسية الملموسة وغير الملموسة. كذلك يجب تفعيل الجهود الهادفة إلى زيادة نفاذ البلدان النامية، ومن ضمنها بلدان الإسكوا، إلى أسواق السلع غير الزراعية (NAMA)، لتحقيق الأهداف الإنمائية الواردة في إعلان الدوحة.

٥٢- ويعتبر الجانب التمويلي شرطاً ضرورياً، وإن كان غير كافٍ، لتحفيز الطاقات الإنتاجية في بلدان الإسكوا. ويستلزم ذلك تعبئة المدخرات المحلية (من خلال السياسات المالية والنقدية الملائمة)، والأجنبية (من خلال الاستثمار الأجنبي الموجه نحو بناء طاقات إنتاجية ترتبط بزيادة الطلب على الطاقات الإنتاجية المحلية، وتساهم في رفع الإنتاجية، وتدريب العمالة، وفتح الأسواق الجديدة). كذلك يستلزم إيجاد آلية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وربطها بأنشطة المشروعات الكبيرة، بالإضافة إلى إنشاء مؤسسات جديدة، ودعم المؤسسات الحالية لتغطية المخاطر غير التجارية، وإعادة النظر بنمط مساعدات التنمية العربية. إلا أن هذا التوجه، رغم أهميته، يجب أن يصاحبة وبشكل فعّال تمويل المشروعات الإقليمية المشتركة، بهدف إيجاد مصالح اقتصادية مشتركة، وإنشاء أسواق جديدة تساهم في تحقيق تنمية مستدامة لا تتأثر بالخلافات السياسية. ويبقى الهدف الرئيسي الذي تبنته الأمم المتحدة ضمن أهداف الألفية، وهو تخفيف الفقر والقضاء عليه مستقبلاً، وهو هدف يجب السعي إلى تحقيقه من خلال بناء طاقات إنتاجية، ووضع سياسات اقتصادية كلية[٣٠].

٥٣- ولا ينبغي الاعتماد على السياسات التجارية والسياسات الاقتصادية الكلية والقطاعية وحسب لخلق قدرات إنتاجية محلية، بل لا بد من ان تتوفر الشروط المسبقة للنمو والتنمية كتحسين إدارة المؤسسات وتدعيم مردوديتها من خلال تطوير برامج تدريبية للعمال، وتحسين مخرجات التعليم، وإنشاء بيئة أعمال قائمة على

(٣٠) UNCTAD, 2012; Nabli et al., 2005.

التنافس، وتحسين الاستقرار الاجتماعي والسياسي. فهذه العوامل مجتمعة تولد طاقات إنتاجية تؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة التي تدعو إليها الأهداف الإنمائية للألفية[٣١]. وأخيراً، فان الدول العربية مطالبة بادخال حزمة من الاصلاحات اذا كانت ترغب في جعل التجارة الخارجية محركاً هاماً لنموها الاقتصادي، يعزز قدراتها الانتاجية والتنافسية. ومن أهم هذه الإصلاحات إزالة العراقيل الغير الجمركية على التجارة الخارجية لتصبح العمليات التجارية شفافة، فتتحسن القدرة على التنافس، ويزداد الضغط على أسعار المستوردات من سلع استهلاكية ووسيطة واستثمارية. كذلك يشكل اصلاح قطاع الخدمات، وخاصة تلك المرتبطة بالعمليات التجارية والانتاجية، شرطاً أساسياً لتحسين بيئة الأعمال، والاستفادة من التحرير التجاري، وتحسين القدرات التنافسية العربية. وفي هذا الاطار، لا بد من تسهيل تدفق الاستثمارات الاجنبية إلى القطاعات الانتاجية أو الخدمات المرتبطة بها لما لها من انعكاسات ايجابية على تحسين مستويات الانتاجية. ويجب أيضاً تعزيز الاستثمار في البنية التحتية خاصة تلك المرتبطة بالعمليات التجارية والانتاجية لتعظيم فوائد التحرير التجاري والاندماج الاقليمي، وذلك من خلال إنشاء صندوق للتنمية أو المساعدة على التجارة، يتم تمويله من خلال الأدوات الضريبية. وينبغي أيضاً التدقيق في توقيع الاتفاقيات التجارية على المستوى السلعي لجعل التحرير التجاري رافداً للتنمية وليس مقيداً لها كما وقع في العديد من دول أمريكا اللاتينية في منتصف التسعينات من القرن الماضي. وأخيراً ينبغي أن تتماشى السياسات الكلية والقطاعية مع متطلبات تطوير التنافسية وفتح الأسواق بين الدول العربية أو مع شركائها التجاريين، وإلا فستؤدي اتفاقيات التحرير التجاري إلى استنزاف الدول ذات النظم الضريبية المتطورة لصالح الدول التي تهيمن صادرات الموارد الأولية على موازناتها.

(٣١) UNCTAD, 2012; UNCTAD 2010.

المرفق

الشكل ١- نسبة الصادرات البينية إلى إجمالي الصادرات عام ٢٠١٠ (بالنسبة المئوية)

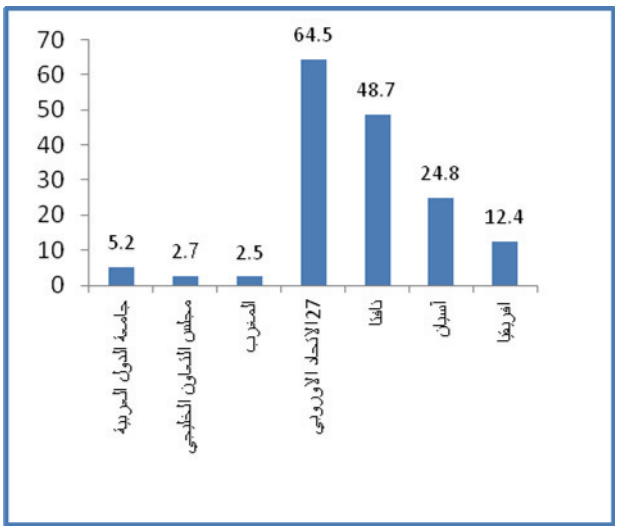

الشكل ٢- الصادرات العربية حسب القطاعات (بالنسبة المئوية)

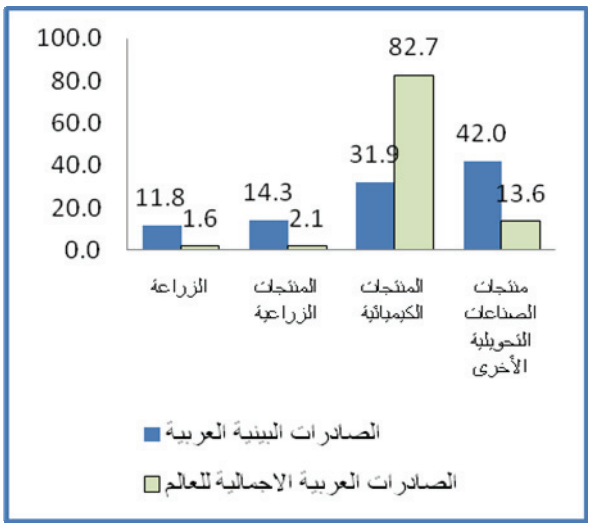

الشكل ٣- مؤشر تطور مستوى التنوع الإقتصادي في البلدان العربية غير النفطية، ٢٠٠٠-٢٠١٠

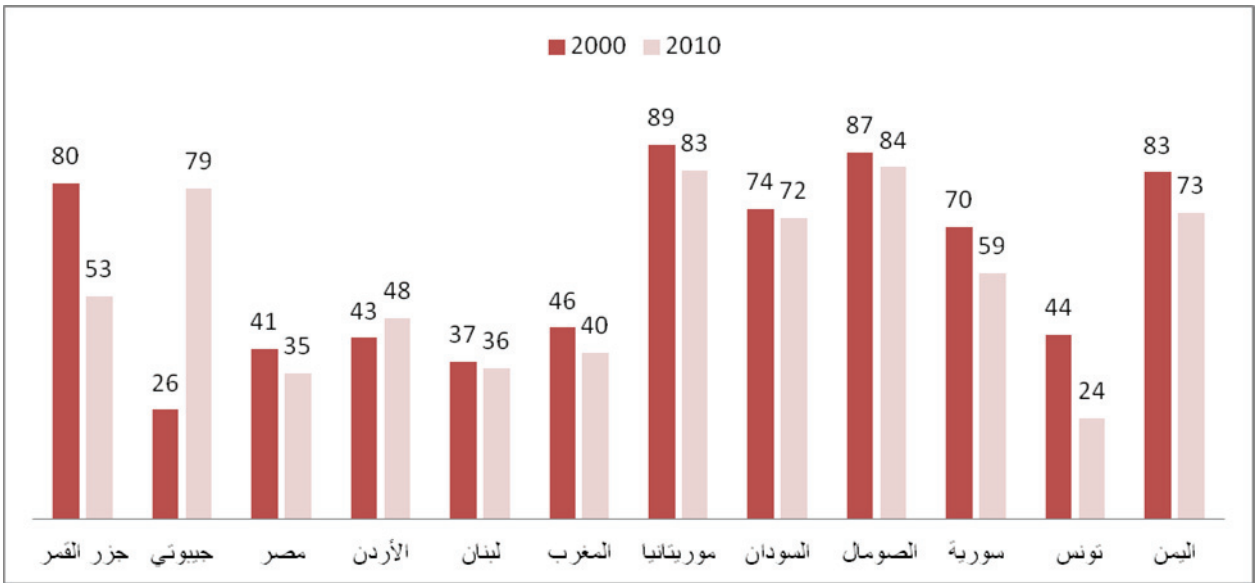

المصدر: قاعدة بيانات ويتس WITS.

الشكل ٤- تطور مستوى مؤشر التنوع الإقتصادي في البلدان العربية النفطية، ٢٠٠٠-٢٠١٢

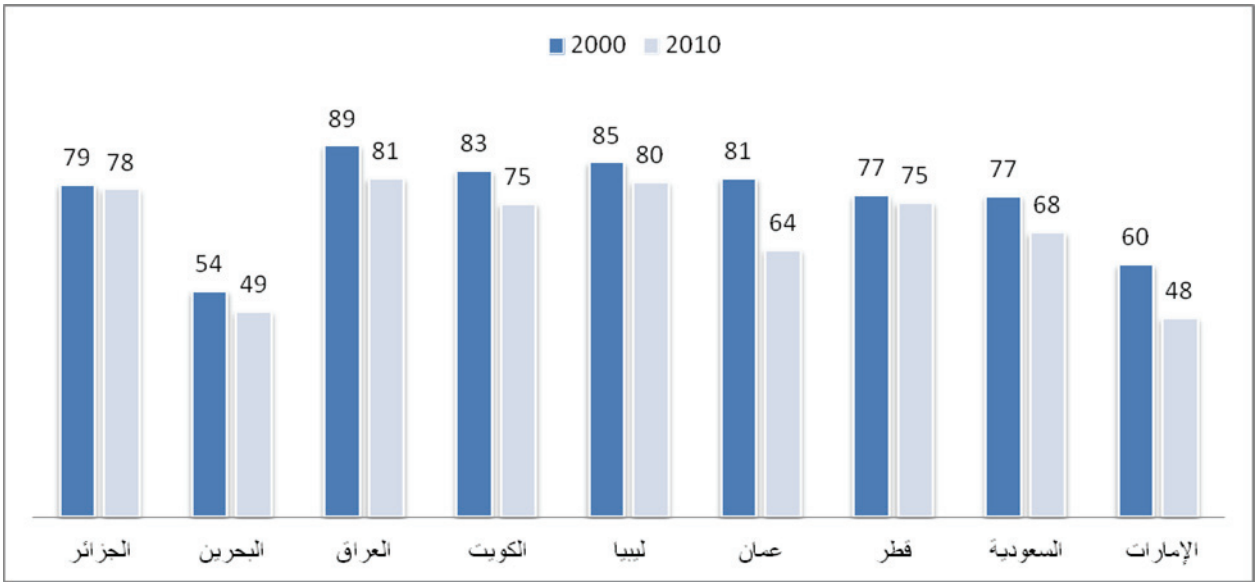

المصدر: قاعدة بيانات ويتس WITS.

الجدول ١- الصادرات العربية حسب القطاعات والأسواق، ٢٠١٠

المستورد / المصدر	دول مجلس التعاون الخليجي	دول المغرب	دول المشرق	الدول العربية	أوروبا	الولايات المتحدة	تركيا	إيران	اليابان	الصين	الهند	باقي دول العالم
دول المغرب	٠,٤	٢,٨	١,٢	٤,٣	٥٩,٦	١١,٢	٣,٠	٠,١	٠,٧	٤,٢	٢,٤	١٤,٦
الزراعة	١,٢	٤,٠	٢,٠	٧,٢	٦١,٠	٠,٩	٠,٤	٠,٠	٧,٦	٠,٣	٠,١	٢٢,٦
الصناعة	١,٠	٥,٤	٢,٦	٩,٠	٥٩,٨	٢,٥	٢,٨	٠,٤	٠,٦	١,٥	٣,٥	١٩,٨
المواد المنجمية	٠,١	٤,٧	٠,٧	٥,٥	٣٦,٥	٦,٨	٠,٨	٠,١	١,٠	٢١,٦	٣,٤	٢٤,٢
البترول والغاز	٠,٢	١,٨	٠,٧	٢,٧	٦٠,٢	١٤,٥	٣,٢	٠,٠	٠,٤	٤,٦	٢,١	١٢,٣
دول مجلس التعاون الخليجي	٢,٧	٠,٥	١,٧	٥,٠	٥,٠	٤,٨	٠,٥	٢,١	١٢,٢	٧,٠	٨,٩	٥٤,٥
الزراعة	٢٦,٩	٠,٣	٧,٧	٣٤,٨	٢,٧	٠,٥	٠,١	٢٦,٩	٠,٦	٠,٢	٠,٤	٣٣,٩
الصناعة	١٠,٦	١,٤	٤,١	١٦,١	٥,٨	١,٩	١,٧	٩,٥	٠,٧	٦,٣	١٨,٣	٣٩,٨
المواد المنجمية	٣٣,١	٢,٤	٣,٤	٣٨,٩	٠,٣	٠,٤	٠,٠	٣,٥	٠,٣	١٩,٢	١١,٢	٢٦,٢
البترول والغاز	٠,٤	٠,٣	١,١	١,٨	٤,٩	٥,٦	٠,٢	٠,٠	١٥,٣	٧,١	٦,٧	٥٨,٥
دول المشرق	٦,٤	٢,٩	٩,٧	١٩,١	٢٠,٩	١٢,٩	٣,٠	٠,٢	٤,٣	١٢,٦	٩,٨	١٧,٢
الزراعة	٣٣,٣	٤,٢	٣٢,٤	٦٩,٩	١٢,٩	٠,٧	١,١	٠,٦	٠,٤	٠,٤	٠,٩	١٣,٢
الصناعة	١٣,٣	٦,٧	٢١,٦	٤١,٧	١٧,٧	٨,٠	٤,٩	٠,٦	٠,٦	٢,٢	٢,٧	٢١,٦
المواد المنجمية	٣,٢	٢,١	١٧,٩	٢٣,١	٢٢,١	٣,٥	٢,٨	٠,٠	٠,٥	٨,٥	١٩,٣	٢٠,٢
البترول والغاز	٠,٦	٠,٩	١,٥	٣,٠	٢٣,١	١٦,٧	٢,٢	٠,٠	٦,٧	١٩,١	١٤,٠	١٥,٢

المصدر: حسابات الإسكوا باستخدام قاعدة بيانات (COMTRADE).

الجدول ٢- متوسط نمو الصادرات البينية العربية كنسبة مئوية من مجموع الصادرات قبل دخول اتفاقية التجارة الحرة العربية حيز التنفيذ في ٢٠٠٥ وبعده

	٢٠٠٤-٢٠٠٠	٢٠١٠-٢٠٠٥
دول المغرب	٣,٦	٤,٠
الزراعة	٤,١	٦,٥
الصناعة	٦,٩	٨,٤
المواد المنجمية	٥,٠	٥,٣
البترول والغاز	٢,١	٢,٥
دول مجلس التعاون الخليجي	٦,٣	٧,٢
الزراعة	٤٨,٧	٥٧,٨
الصناعة	٢٥,١	٢٧,٨
المواد المنجمية	٤٩,٦	٤٢,٥
البترول والغاز	١,٩	٢,٨
دول المشرق	١٥,٦	١٦,٨
الزراعة	٦٨,٣	٦٤,٦
الصناعة	٢٩,٦	٣٩,٦
المواد المنجمية	٢٣,٩	٢٦,٢
البترول والغاز	٤,٤	٢,٦

المصدر: حسابات الإسكوا باستخدام قاعدة بيانات (TRADECOM).

الجدول ٣- مؤشر التكامل التجاري للبلدان العربية مع المنطقة العربية، ٢٠١٠

	الدول العربية	دول مجلس التعاون الخليجي	دول المغرب العربي	دول المشرق	أوروبا	الصين	الهند	العراق كنموذج	تركيا	الولايات المتحدة
المملكة العربية السعودية	١٣,٣	١٠,٣	١٥,٠	١٥,٤	١٦,٣	١٨,٧	٣٠,٥	٥,٧	٢١,٣	١٨,٢
الإمارات العربية المتحدة	٣٢,٩	٣١,١	٢٩,٩	٣٢,٧	٣٠,٤	٢٦,٤	٥٤,٦	٢٢,٠	٣٣,٨	٣٢,٠
البحرين	١٥,٥	١٣,٨	١٣,٦	١٦,٤	١٢,٠	٨,٥	٨,٢	٧,٨	١١,٢	١٥,٢
قطر	٩,٧	٧,٠	١١,٦	١٢,٥	١٢,٥	١٤,٨	٢٨,٠	٣,٠	١٨,٧	١٥,٤
الكويت	٩,٨	٧,١	١١,٥	١٣,٠	١٢,٦	١٦,٣	٢٧,٩	٣,٢	١٨,٧	١٤,٧
عمان	١٥,٧	١٤,٣	١٤,٧	١٥,٢	١٧,٥	١٨,٤	٣٠,٦	٧,٥	٢٢,٧	١٧,٥
تونس	٢٦,٠	٢٤,٥	٢٦,٦	٢٤,٢	٣٣,٩	٢٦,٢	٢٦,١	١٧,٦	٣٧,٢	٢٥,٦
الجزائر	١٠,٣	٧,٧	١٢,٢	١٣,٤	١٥,٢	١٤,٧	٢٧,٨	٣,٢	١٩,٦	١٥,٦
ليبيا	٩,٠	٦,١	١٠,٥	١١,٠	١٣,٨	١٤,٠	٢٦,٧	٢,٤	١٨,٧	١٣,٣
المغرب	١٧,٢	١٦,٥	١٦,٠	١٦,٤	٢١,٤	١٥,٧	١٢,٨	١١,٠	١٩,٥	١٥,٦
موريتانيا	٤,٠	٤,٢	٣,٧	٣,٥	٧,٥	١٣,٣	٧,٩	٠,٩	٦,٥	٦,٦
مصر	٣٠,١	٢٦,٥	٢٩,١	٣٣,٥	٣٢,٣	٢٢,٩	٢٧,٩	١٨,٢	٣٢,١	٣٠,٤
سوريا	٢٢,٧	١٩,٠	٢١,٧	٢٧,٨	٢٤,١	١٩,٣	٣٠,٥	١١,٢	٢٧,٤	٢٢,٠
العراق	٢,٤	٢,٢	٣,٠	٢,٤	٧,٠	١١,٢	٢٣,٤		١٣,٨	٥,٧
الأردن	٢٦,٠	٢٤,٦	٢٢,٠	٢٦,٤	٢٤,٧	١٣,١	١٧,٨	١٧,٦	٢٠,٩	١٩,٣
لبنان	٢٧,٩	٢٩,٦	٢١,٧	٢٤,٥	٢٤,٠	١٥,٩	٢٨,٦	١٧,٢	٢١,٣	٢١,٣
السودان	٤,٨	٤,٦	٤,٦	٥,٠	٩,٤	١٤,٠	٢٦,٣	٢,٥	١٥,٨	٨,٩
جيبوتي	٥,٠	٥,٢	٤,٢	٤,٤	٥,٣	٣,٩	٤,٢	٣,٣	٥,١	٤,٥
جزر القمر	٦,٧	٧,١	٦,٣	٥,٣	٧,١	٥,١	٤,٦	٤,١	٤,٧	٦,٨
الصومال	١,٤	١,٣	١,١	١,٦	١,١	٠,٩	٠,٨	٠,٩	٠,٨	١,٣
اليمن	١٢,٧	١٠,٥	١٢,٤	١٥,٠	١٥,٢	١٥,٨	٢٨,١	٥,٢	٢٠,٤	١٥,١
فلسطين	١٤,٣	١٣,٣	١٢,٨	١٥,٥	١٦,٢	٨,٠	٧,٤	٩,٥	١٣,٤	١٠,٨

المصدر: حسابات الإسكوا، استناداً إلى كومترايد.

الجدول ٤- مؤشر الأداء اللوجستي (LPI) لعام ٢٠١٢

الدولة	الترتيب	مجموع النقاط من خمسة
الأردن	١٠٢	٢,٥٦
الإمارات العربية المتحدة	١٧	٣,٧٨
البحرين	٤٨	٣,٠٥
تونس	٤١	٣,١٧
الجزائر	١٢٥	٢,٤١
جزر القمر	١٤٦	٢,١٤
الجمهورية العربية السورية	٩٢	٢,٦٠
جيبوتي	١٥٤	١,٨٠
السودان	١٤٨	٢,١٠
العراق	١٤٥	٢,١٦
عُمان	٦٢	٢,٨٩
قطر	٣٣	٣,٣٢
الكويت	٧٠	٢,٨٣
لبنان	٩٦	٣,٥٨
ليبيا	١٣٧	٢,٢٨
مصر	٥٧	٢,٩٨
المغرب	٥٠	٣,٠٣
المملكة العربية السعودية	٣٧	٣,١٨
موريتانيا	١٢٧	٢,٤٠
اليمن	٦٣	٢,٨٩

المصدر: World Bank, Trading Across Borders, 2012, Doing Business: www.doingbusiness.org.

الجدول ٥- نتائج اختبار "جرانجر" للسببية

المتغير المفسّر	معدل نمو حصة الفرد في الناتج		
	التجارة بين البلدان الأعضاء في التكتل	التجارة بين بلدان الإسكوا والبلدان الأخرى	التجارة مع جميع البلدان الأعضاء وغير الأعضاء في التكتل
البحرين	-	-	-
مصر	+	-	-
الأردن	-	-	-
الكويت	+	-	+
لبنان	-	-	-
عُمان	-	+	-
قطر	-	-	-
المملكة العربية السعودية	-	-	-
الجمهورية العربية السورية	-	-	-
الإمارات العربية المتحدة	+	-	-

(+) تُشير إلى أن المتغير المفسر يتسبب في المتغير التابع أي عند قبول ثقة (١ في المائة) أو (٥ في المائة).
(-) تُشير إلى أن المتغير المفسر لا يتسبب في المتغير التابع لا عند قبول ثقة (١ في المائة) و (٥ في المائة).

المصدر: Younes, 2010.

الجدول ٦- تصنيف بلدان الإسكوا حسب محددات التنافسية الواردة في تقرير منتدى الاقتصاد العالمي، ٢٠١٢

البلد	اتجاهات المحددات
المجموعة الأولى: البلدان العربية في طور الانتقال من بلدان مرتكزة إلى العوامل إلى بلدان مرتكزة إلى الكفاءة:	
الكويت	بيئة اقتصادية كلية ممتازة؛ ضرورة مراقبة الدين الحكومي، واستخدام التكنولوجيا بشكل اكبر؛ ضعف في الابتكار، ضرورة تنويع الاقتصاد بشكل اكبر.
مصر	ضرورة إعادة النظر في هيكلية أسواق العمل، والانفتاح بشكل أكبر على الاستثمارات والتجارة الخارجية؛ قطاع التعليم بحاجة لمزيد من التطوير؛ بيئة اقتصادية كلية غير مستقرة حاليا.
الجزائر	بيئة اقتصادية ممتازة؛ تأخر تكنولوجي؛ انغلاق الأسواق على المنافسة الخارجية؛ ضعف أداء أسواق السلع والمال؛ ارتفاع نسب البطالة والفساد؛ الحاجة إلى زيادة الانفتاح التجاري خاصة على المنطقة العربية.
قطر	من أسرع الاقتصادات نموا في العالم؛ استقرار في البيئة الاقتصادية الكلية؛ فعالية في أسواق السلع؛ مستويات منخفضة من الفساد؛ مؤسسات حكومية فعالة؛ تحسن في التعليم؛ ضرورة مواصلة تنويع الاقتصاد؛ الحاجة إلى تحسين البنية الأساسية وتعقد الأعمال؛ الحاجة إلى زيادة الانفتاح على الأسواق العالمية.
المملكة العربية السعودية	تحول ملحوظ من بلد يرتكز إلى العوامل الأساسية إلى بلد يرتكز أداؤه إلى الكفاءة؛ تطور ملحوظ في البنية المؤسسية؛ ازدياد فعالية الأسواق؛ تحسن في تعقد الأعمال؛ بيئة اقتصادية كلية مستقرة؛ ضرورة مواصلة تشجيع استخدام الوسائل التكنولوجية المتطورة؛ ضرورةتعزيز مشاركة المرأة في أسواق العمل؛ تحسن ملحوظ في قطاعي التعليم والصحة مع ضرورة مواصلة العمل فيهما.
الجمهورية العربية السورية	بيئة اقتصادية كلية مستقرة؛ الحاجة إلى تطوير البنية التحتية؛ الحاجة إلى زيادة فعالية أسواق العمل والسلع والمال؛ ضعف في تبني التكنولوجيا الحديثة ومخرجات التعليم العالي.
المجموعة الثانية: البلدان العربية المرتكزة إلى الكفاءة:	
الأردن	بنية مؤسسية جيدة؛ انخفاض فعالية وثبات أسواق المال؛ بنى تحتية مقبولة؛ أسواق عمل اقل صلابة من البلدان المحيطة؛ مع تراجع في أداء الاقتصاد الكلي.
لبنان	كفاءات متميزة في القطاعين الصحي والتعليمي؛ محدودية استيعاب أسواق العمل؛ وتحديات متعلقة بالفساد والبنية المؤسسية والأداء الاقتصادي الكلي؛ ضعف في البنى التحتية؛ هشاشة الوضع الأمني.
المجموعة الثالثة: البلدان العربية في طور الانتقال من بلدان مرتكزة إلى الكفاءة إلى بلدان مرتكزة إلى الابتكار:	
عُمان	اقتصاد كلي مستقر؛ فائض في الميزانية؛ نسب مرتفعة من الادخار في مقابل نسب منخفضة من الدين؛ تنافسية عالية في أسواق السلع والخدمات؛وانخفاض في مؤشرات الفساد؛ تحديات تواجه قطاع التعليم؛ ضعف في فعالية أسواق العمل وربطها مع مخرجات التعليم؛ ضرورة استخدام التكنولوجيا بشكل اكبر.
المجموعة الرابعة: البلدان العربية المرتكزة إلى الابتكار:	
الإمارات العربية المتحدة	أداء اقتصادي قوي ومستقر؛ بنية تحتية ممتازة؛ تحسن في فعالية الحكومة؛ أسواق سلع ذات كفاءة؛ الحاجة إلى تنويع الاقتصاد بشكل أكبر؛ ضرورة زيادة الاستثمار في الصحة والتعليم.
البحرين	أداء اقتصادي كلي جيد؛ بنية مؤسسية صلبة؛ معدلات فساد قليلة؛ حكومة ذات فعالية مقبولة؛ أسواق مالية متطورة؛ مخرجات صحية وتعليمية جيدة؛ الحاجة إلى زيادة الانفتاح التجاري؛ تقليل تعقيد عملية بدء الأعمال.
المجموعة الخامسة: البلدان العربية المرتكزة إلى العوامل:	
اليمن	ضعف البنية المؤسسية؛ ضعف مخرجات الصحة والتعليم؛ توفر إمكانية الاستفادة من حجم السوق الكبير نسبيا والانفتاح الاقتصادي ومرونة أسواق العمل.

المصدر: WEF, 2012.

الجدول ٧- ترتيب بلدان الإسكوا حسب مؤشر التنافسية العالمي

البلد	مؤشر التنافسية ٢٠١١-٢٠١٢		مؤشر التنافسية ٢٠١٠-٢٠١١	التغير في الرتبة
	الرتبة	القيمة	الرتبة	
البحرين	٣٧	٤,٥٤	٣٧	٠
مصر	٩٤	٣,٨٨	٨١	-١٣
العراق	..	..	..	..
الأردن	٧١	٤,١٩	٦٥	-٦
الكويت	٣٤	٤,٦٢	٣٥	+١
لبنان	٨٩	٣,٩٥	٩٢	٣
عُمان	٣٢	٤,٦٤	٣٤	+٢
فلسطين	..	..	..	..
قطر	١٤	٥,٢٤	١٧	+٣
المملكة العربية السعودية	١٧	٥,١٧	٢١	+٤
السودان	..	..	..	..
الجمهورية العربية السورية	٩٨	٣,٨٥	٩٧	-١
الإمارات العربية المتحدة	٢٧	٤,٨٩	٢٥	-٢
اليمن	١٣٨	٣,٠٦	غ/م	غ/م

المصدر: موقع منتدى الاقتصاد العالمي/تقرير التنافسية، ٢٠١١-٢٠١٢.
غ/م: غير متوفر.
(..) غير مدرجة في الترتيب.